

مشروع إنشاء مؤسسة ضمان الائتمان (القروض)

CREDIT GUARANTEE SCHEMES

إعداد:

الدكتورة لينا موسى السويطي

سلطة النقد الفلسطينية

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي:

التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات

الذي تنظمه كلية الحقوق والإدارة العامة بجامعة بيرزيت

2019/04/24-23

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
1	1- فهرس المحتويات
2	2- المقدمة
5	3- ضمان القروض عالميا
5	4- أنواع أنظمة ضمان القروض
8	5- مؤسسات ضمان القروض
8	6- أسباب إنشاء برامج ضمان القروض
9	7- أهداف برامج ضمان القروض
10	8- آلية العمل في مؤسسة ضمان القروض الصغيرة
11	9 - دور و غرض صناديق ضمان القروض في التنمية الاقتصادية
12	10- دراسة بدائل لنوع نظام الضمان
12	10- 1. نظام الضمان الحكومي
13	10- 2. نظام الضمان من قبل القطاع الخاص
13	11- لماذا مؤسسة ضمان القروض في فلسطين
14	12- واقع مؤسسات ضمان القروض في فلسطين
15	13- أهداف إنشاء مؤسسة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة
15	13- 1. بخصوص البنك المركزي الفلسطيني
17	13- 2. بخصوص مؤسسات التمويل والجهاز المصرفي
17	13- 3. بخصوص المشروعات الصغيرة
17	13- 4. بخصوص التنمية الاقتصادية
18	14- مصادر تمويل مؤسسة ضمان القروض
20	15- الاستنتاجات والتوصيات
22	16- المراجع References

مشروع إنشاء مؤسسة ضمان الائتمان (القروض)

مقدمة:

يشكل الحصول على التمويل مهمة صعبة بالنسبة للمؤسسات، وتزداد قيود التمويل لتكون الأصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة، ويرتبط الوصول المحدود للمشاريع الصغيرة أساسا بالتكاليف الإدارية والتشغيلية للإقراض وارتفاع حجم المخاطر التي تعزى إلى المعلومات غير المتماثلة وعدم وجود ضمانات مقبولة مصرفيا.

كما أن المشرعات الصغيرة والمتوسطة تعامل في سوق الائتمان المصرفي بنفس الشروط التي تتعامل بها المشروعات الكبيرة، مما يقلل من فرصها للحصول على التمويل اللازم لضعف قدرتها التنافسية امام المشروعات الكبيرة في مجال الحصول على التمويل، وبخاصة ما تملكه

المشروعات الكبيرة من ضمانات تقدمها للبنوك، وبالتالي فإنها تستحوذ على الجزء الأكبر من التمويل.

ومن منطلق أن تطور المشروعات الصغيرة شكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة في العديد من الاقتصادات حول العالم خاصة بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً (المهمشة)، باعتبارها واحدة من الدوافع الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في جميع الاقتصادات، وحيث أن هذه المشروعات تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية، بالإضافة إلى حاجته للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، ناهيك عن الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي . حيث أنه يمكن حصر مصادر التمويل لهذه المشاريع بصورة عامة على النحو الآتي:

- 1- المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية
- 2- الاقتراض من البنوك ويتطلب ذلك وجود الضمانات والموجودات لدى المشروعات التي يشترطها البنك في منح القروض، ضماناً لاستردادها
- 3- الاقتراض من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، والتي تمنح القروض لغرض تشغيل المشروع
- 4- المنح والمساعدات المشروطة وغير المشروطة لبعض المشاريع المحددة داخل وخارج المناطق الصناعية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد/ مجلس الوزراء.
- 5- المؤسسات المدعومة من قبل الحكومة.

ينجم عادة عن الأخطاء في الإدارة المالية للمشروع مشاكل تؤثر بشكل كبير على تمويلها وتنقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين بحسب مصدرها، هما:

- أ- مشكلات تمويلية داخلية: تنشأ هذه المشكلات من خلال مصدرين رئيسيين هما:
 - 1- عدم وجود فصل بين الذمة المالية الخاصة بالفرد صاحب المشروع (أو الأفراد أصحاب المشروع) والذمة المالية الخاصة بالمشروع، مما يجعل الفرد يسمح لنفسه بتعويض العجز في ميزانيته الخاصة من ميزانية المشروع في بعض الأحيان، مما يؤدي إلى إحداث إرباك مالي للمشروع
 - 2- إهمال معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاحتياطات المطلوبة التي تنص عليها القواعد المحاسبية والمالية، مما يقلل من مصادر التمويل الذاتية المتاحة للمشروع
- ب- مشكلات تمويلية خارجية: وتأتي هذه المشكلات عندما تلجأ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المصادر الخارجية للتمويل في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتاحة لها وتتجسد تلك المشاكل بالصعوبات التي تواجهها هذه المشروعات والمتمثلة بشكل خاص بالضمانات الخاصة بمنح القروض، حيث تركز المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في منحها للقروض والتسهيلات الائتمانية على مسألة الضمانات التي تقدمها المشروعات لغرض حصولها على القروض، وذلك للحد من مخاطر عدم السداد، وحيث أن معظم المشروعات الكبيرة لها القدرة اللازمة لتقديم تلك الضمانات، فبالنظر إلى أن المصارف توجه الجزء الأكبر من قروضها نحو تلك المشروعات مقابل الابتعاد عن اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعجزها عن تقديمها الضمانات المطلوبة للحصول على القروض، باستثناء تلك المشروعات التي تحصل على دعم بشكل ضمان من شخصية معروفة أو لها سمعة وشهرة جيدة، ومعنى ذلك، أن حصول المشروعات

الصغيرة والمتوسطة على القروض والتسهيلات الائتمانية سيكون اسهل بكثير في حالة امتلاكها الضمانات او في حالة كفالة تلك المشروعات من جهة معين.

من هنا تأتي الأهمية لمحاولة صياغة برنامج لضمان القروض لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم كمحرك للنمو والعمالة، ليكون هذا البرنامج بمثابة أداة سياسية حاسمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل.

حيث أن هدف البنوك يتمثل في تعظيم أرباحها مما يدفعها إلى البحث عن أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها، والاحتفاظ باحتياطات وسيولة مناسبة والجمع بين هذه الأهداف يتم عادةً من خلال إيجاد المقترض الجيد القادر على دفع سعر فائدة أعلى، وغير قابل للتعثر وبمعدل عائد مرتفع، لذلك ما تتدنى مساهمة البنوك في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أن البنوك عادةً ما تلجأ إلى الإقراض قصير الأجل بصورة عامة ومتوسط الأجل نوعاً ما، في الوقت الذي تحاول فيه الابتعاد بقدر الإمكان عن توفير وتقديم الائتمان طويل الأجل، لذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك التجارية، ذلك أن تلك المشروعات تحتاج للائتمان طويل الأجل الذي تفضل البنوك عدم اللجوء إليه،

بالإضافة إلى أن البنوك تواجه مشكلة أخرى تمنعها من توفير التمويل المطلوب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي مشكلة اختلاف المعلومات في سوق الائتمان وعدم وضوحها، حيث أن تحليل تمويل هذا النوع من المشروعات قائم على أساس افتراضي نظراً لقلة وندرة المعلومات المتوفرة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذ أنها غير موثقة بشكل مناسب لغياب الجهة المختصة بالتوثيق، وبالتالي فإن مشكلة البنك هي حول قدرة إمكانية البنك التمييز بين المقترض الجيد والضعيف. إذن لابد من توفر عوامل تظهر الوضع الحقيقي للمقترض، ومن أبرز هذه العوامل هي حجم الضمانات التي يقدمها للبنك والتي عادةً يعجز المشروع الصغير من تقديمها، وكذلك قدرته على تحمل كلفة القروض والمتمثلة في سعر الفائدة.

ويمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بعدة عوامل والتي تمثل المعوقات الرئيسية التي تواجهها هذه المشروعات عند طلبها للتمويل، وهي:

- 1- ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع الإقراض العادي
- 2- تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض، وهذا يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- 3- عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً على توفير البيانات والسجلات المحاسبية الضرورية اللازمة لتقديمها للبنك في حال الرغبة بالحصول على التمويل
- 4- انحياز البنوك لصالح المشروعات الكبيرة، حيث يوجد بينها في أغلب الأحيان روابط ومصالح مشتركة، وتأخذ هذه الروابط شكل الإدارة المشتركة والملكية المشتركة، والصفقات المشتركة أيضاً.
- 5- الصعوبة التي تواجه البنوك في محاولتها تسهيل موجودات هذه المشروعات نظراً لانخفاضها من جانب، والاعتبارات الاجتماعية من الجانب الآخر.
- 6- محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد دفعهم ذلك للابتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم
- 7- وهناك عوامل أخرى، تتمثل في عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك، سواء في سعر الفائدة أو فترات السداد، وكذلك ضعف خبرة هذه

المشاريع في مجال إدارة الأعمال .وعليه، تتجه البنوك على الأغلب نحو توجيه الائتمان للمشروعات الكبيرة.

لذا لابد من توفير بديل مناسب عن هذه الضمانات وهو انشاء مؤسسة ضمان القروض والتي تتم ضمن برنامج متكامل للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

وتم اختيار هذا الموضوع لما له من أهمية كبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الوصول الى الخدمات المالية للحصول على قروض موجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبتكلفة ميسورة وضمان تحقيق دخل للأسر الفقيرة والمهمشة بما يساهم في القضاء على الفقر والتقليل من البطالة بتوفير فرص العمل في المشاريع الممولة من قبل الجهاز المصرفي وبضمان مؤسسة ضمان القروض.

ويرتبط هذه الموضوع بأهداف التنمية المستدامة التالية وذلك لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الخدمات المالية، البطالة.

ضمان القروض عالميا:

لابد من الإشارة الى أن هذه البرامج ظهرت لأول مرة في أوروبا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ويوجد حاليا أكثر من 2250 مشروع تنفذ بأشكال مختلفة في ما يقرب من 100 دولة.

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني، عملت دول عديدة متقدمة ونامية على زيادة فعالية وكفاءة هذه المشروعات خصوصاً فيما يتعلق منها بالمجال التمويلي، وتم ذلك من خلال المساهمة أو العمل على ايجاد برامج أو مؤسسات ضمان مخاطر القروض الممنوحة لهذه المشروعات وكان بعضها بالتعاون ما بين القطاعين العام والخاص.

أنواع أنظمة ضمان القروض:-

تتعدد أشكال مؤسسات ضمان القروض، فهي تتخذ شكل مكتب في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا أو هيئات كما في اليابان أو شركات كما في مصر والأردن، وفي بعض التجارب يتم ضمان المخاطر من خلال تكافل المقترضين أنفسهم كما في بنجلاديش، أو صناديق محلية أو دولية كما في فلسطين.

و تتشكل ضمن أحد الأنظمة التالية:

- 1- نظام الضمان التعاوني: Scheme Guarantee Mutual هي منظمات خاصة ومستقلة شكلت وأديرت من قبل المقترضين الذين لديهم امكانية محدودة للحصول على القروض المصرفية. تقوم بعمل صندوق (جمعية او رابطة) تمنح من خلاله ضمانات للمؤسسات المالية لتمكين أعضائها من الحصول على التمويل اللازم. وفي بعض الحالات قد تكون مدعومة من الحكومة مثال ذلك في ايطاليا، بالإضافة الى أنها تمول من رسوم العضوية.
- 2- نظام الضمان الحكومي Scheme guarantee operated Public وهي صناديق ومؤسسات عامة ممولة من الحكومة، تقام من قبل السياسة العامة، تعمل على المستوى المحلي او الاقليمي او الوطني. وعادة ما تكون موجهة الى قطاع اقتصادي معين او اقلية كالمرأة وغيرها. وهي غالبا ما تكون جزء من القطاع العام او على شكل هيئة حكومية مستقلة ، وهذه الصناديق تشكل معظم الصناديق الموجودة حول العالم. وتهدف

في الغالب الى مساعدة قطاع SME في الحصول على التمويل لتوفير فرص عمل وتشجيع انشاء منشآت جديدة وتنمية الاقتصاد بشكل عام، وقد تكون أحيانا "مدارة من قبل القطاع الخاص مثال ذلك في أوروبا.

3- نظام الضمان من قبل القطاع الخاص : Scheme Guarantee Corporate وهي مدارة وممولة من قبل القطاع الخاص مثل البنوك والغرف التجارية، مثال ذلك في اليونان ورومانيا.

4- نظام الضمان الدولي : Scheme International وهو عبارة عن نظامين او أكثر تعمل بشكل مختلط ، مثال ذلك الصناديق التي تم تأسيسها على مستوى دولي من قبل UNDP وقد تكون مدعومة من الحكومة ومدارة من قبل القطاع الخاص وبمساعدة فنية من قبل منظمات دولية او NGO .

5- بالإضافة الى ما قامت به العديد من NGO بتأسيس صناديق ضمان في العديد من دول العالم مثال ذلك في امريكا اللاتينية . من أمثلة ذلك ايضا " الصندوق السويسري الدولي (Based-Swiss Fund international FUNDES) والذي يمارس نشاطه في بوليفيا وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وبناما وجواتيمالا. حيث أن 50 % من راس مال الصندوق ممول من قبل شركات قطاع خاص في تلك الدول و 50 % من قبل شركات سويسرية.

6- مثال اخر ما قامت به منظمة العمل الدولية ILO بتأسيس العديد من صناديق الضمان في عدة دول حول العالم وكان الغرض منها التخلص من البيروقراطية لبعض أنظمة صناديق الضمان التابعة للحكومات ، وقد تمت ادارتها من قبل منظمات غير حكومية NGO وبعض شركات القطاع الخاص وقد حققت نتائج مبهره بنسب تعثر لم تتجاوز 2.25 % خلال الاربعة سنوات الاولى من عملها. وقد قامت بالمساعدة على تأسيس تلك الصناديق في العديد من دول افريقيا والاردن.

وبالتالي، فإن الدراسة تتبنى فرضية مفادها " تعزيز دور البنك المركزي الفلسطيني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال انشاء مؤسسة لضمان القروض متعددة المهام وبما يمنحها دورا أكثر أهمية في الاقتصاد، ومن هذه المهام:

- 1- توافر برنامج متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الجانب التمويلي
- 2- شراء محافظ الديون المتعثرة
- 3- انشاء برامج موجهة لدعم قطاعات معينة لها دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية

وسيتم مناقشة النقاط الآتية:

- 1- ماهية مؤسسات ضمان القروض
- 2- أسباب إنشاء برامج ضمان القروض الصغيرة
- 3- أهداف برامج ضمان القروض الصغيرة
- 4- آلية العمل في شركات ضمان القروض الصغيرة
- 5- دور وغرض صناديق ضمان القروض في التنمية الاقتصادية
- 6- دراسة بدائل لنوع نظام الضمان
- 7- لماذا مؤسسة ضمان القروض في فلسطين
- 8- واقع مؤسسات ضمان القروض في فلسطين
- 9- أهداف إنشاء مؤسسة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة
- 10- مصادر تمويل مؤسسة ضمان القروض

أولاً: مؤسسات ضمان القروض:

هي مؤسسات تسهل حصول المنشآت والقطاع الخاص بشكل عام على الائتمان من المؤسسات المالية والمصرفية. وتقدم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية والموجهة لتأسيس المشاريع الاقتصادية أو توسيعها ورفع آفاقها الإنتاجية والتسويقية بمختلف آجالها وأنواعها تغطية كلية أو جزئية، وفي الغالب تكون مدعومة من الحكومة، أو من مانحين أو تتكون على شكل مؤسسات قطاع خاص أو من خلال جذب شركاء دوليين أو غيره،

تعمل هذه المؤسسات على تسهيل حصول قطاع محدد من المنشآت غالباً ما يكون المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم لعملها من القطاع المصرفي أو المؤسسات المالية الأخرى من خلال قيامها بالمشاركة الكلية أو الجزئية في المخاطر. وتعمل مؤسسة ضمان القروض بشكل عام كضامن (Guarantor) للمنشأة المقترضة لدى الجهة الممولة وذلك بسبب ضعف أو قلة أو انعدام الضمانات المقدمة من هذه المنشأة المقترضة والمقدمة للجهة الممولة، حيث تتحفظ البنوك عن تقديم التسهيلات نظراً لمحدودية قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الضمانات اللازمة على القروض.

ثانياً: أسباب إنشاء برامج ضمان القروض:

الفكرة الأساسية من استحداث برامج لضمان مخاطر القروض هي:

- أ- تحقيق أهداف البنك المركزي الفلسطيني المتمثلة في:
 - الاستقرار النقدي، وذلك من خلال تمكين البنك المركزي من استخدام أداة من أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في (الاحتياطي الإلزامي) بوجود ضمان لمبالغ القروض المقدمة للبنوك بهدف اقراضها للقطاعات الموجهة.
 - النمو الاقتصادي: من خلال توجيه التمويل تجاه القطاعات الواعدة والريادية والتي تعمل على خلق تنمية اقتصادية نظراً لأهمية هذه الشريحة ومساهمتها في الناتج القومي، بالإضافة إلى توفير فرص عمل والتقليل من نسبة البطالة
- ب- نظراً لأهمية هذه الشريحة ومساهمتها في الناتج القومي، فإن هذا يتطلب خلق نوع من التوازن بين حجم القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة والكبيرة من جهة أخرى، ودعم هذه المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، إذ تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من صعوبات في ترتيب معاملاتها مع البنوك والمؤسسات المالية، وذلك لافتقارها إلى أسس المعاملات المصرفية، وارتفاع درجة المخاطرة في التعامل معها، ولتجاوز هذه المعوقات، جاء إنشاء برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة لها على أساس قيام هذه البرامج بتوفير الضمانات تشجيعاً للبنوك التجارية على إقراض المشروعات المستهدفة بعد التحقق من جدواها الاقتصادية. وعليه، فإن الاهتمام بالمشروعات المستهدفة من قبل برنامج ضمان القروض، يأتي من حقيقة دور وأهمية هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، وهذا يتطلب تأسيس مؤسسة خاصة لضمان القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك

والمؤسسات المالية الأخرى، ويتم تحديد رأسمالها، والجهات المنضوية تحتها، وأهدافها والآلية التي تعمل بها.

ثالثاً: أهداف برامج ضمان القروض:

تصمم برامج ضمان القروض لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها من خلال توفير الضمانات اللازمة المتمثلة في النقاط الآتية:

- تعمل هذه البرامج على توفير الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لتغطية مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة تغطية كلية أو جزئية،
- تعمل هذه البرامج على تخفيف شروط البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المطلوبة لتوفير الضمانات من قبل المشروعات والتي غالباً ما تكون عاجزة عن توفيرها
- القيام بأعمال إعادة الضمان والحصول على ضمان مقابل لجميع المخاطر والمتعلقة بالقروض التي تقوم المؤسسة بضمان تغطيتها
- تسهيل عملية الحصول على التمويل: ويتم ذلك بشكل رئيسي عن طريق تسهيل حصول المشروعات الصغيرة على التمويل من جهات التمويل المختلفة، والسماح للمشروعات ذات السمعة والمعاملة الجيدة بالحصول على الائتمان بسهولة، مع إمكانية التوسع في قيمة القرض
- توفير أسس واضحة ومنظمة للإقراض بدون الحاجة لإجراءات مستندية طويلة ومتداخلة، بمعنى تبسيط إجراءات الحصول على الائتمان وتسهيلها بما يكفل سرعة تنفيذ المعاملة
- المساهمة في أعداد الدراسات والدورات التدريبية
- تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات لمعرفة مدى الجدوى من انشائها والجدوى أيضاً من إقراضها، وذلك لغرض تقييم الائتمان.
- تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن أي حالة تعثر للعميل المقترض

وبالتالي فإن هذه البرامج تعمل على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على إقراض أصحاب هذه المشروعات، حيث تعمل المؤسسة على توفير الضمان للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، التي لا يستطيع أصحابها على الحصول على التمويل نظراً لعدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمة للحصول عليه.

رابعاً: آلية العمل في مؤسسة ضمان القروض الصغيرة :

تعد هذه المؤسسة الجهة الضامنة للقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المؤسسات المالية وبشكل خاص البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذه المؤسسة المالية ليست بديلاً عن البنوك وإنما محفزاً لها ومكملاً لعملها في هذا المجال إذ أن هذه المؤسسات يتم انشائها من خلال عضوية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الراغبة بالاشتراك في هذه البرنامج.

ويمكن هنا و لغرض تحفيز المؤسسات المالية للمساهمة في هذا البرنامج الوطني من خلال منحها جملة من المميزات التفضيلية في الضرائب والدعم والترويج لها.

وعليه يجب ايجاد صيغة قانونية ومالية تتحدد في ضوئها التزامات وحقوق الطرفين، بين مؤسسة الضمان بوصفها جهة ضامنة للأموال، وبين المؤسسات المانحة للأموال في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، ويمكن ان يكون هناك عقد اتفاقية ضمان بين المؤسسة والبنوك المشاركة في مظلة الضمان، يمكن ان تضمن الفقرات الآتية:

1. تحديد التزامات وواجبات كل من المؤسسة الضامنة والبنوك المساهمة في هذا البرنامج.
2. تحديد مقدار الرسوم ونسب العمولات المصرفية وسقف الضمان والآلية التي من خلالها يتم المطالبة بقيمة الضمان وكيفية سداده
3. تحديد المشروعات المشمولة بالضمان وفقا لهذا البرنامج، فضلا عن نسبة الضمان المخصصة للمشروعات المستهدفة وذلك يتم عن طريق اعداد جداول خاصة لكل مشروع وبحسب القطاعات وبحسب حجمها ومدى توسعاتها المستقبلية
4. القواعد التي تنظم عملية الاقراض ومنح التسهيلات الائتمانية

خامسا: دور وغرض صناديق ضمان القروض في التنمية الاقتصادية :

إن القيود أو ضعف حجم الائتمان الممنوح لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما فيها المتناهية الصغر أيضا" يعود إلى ثلاث أسباب رئيسية:

- ارتفاع التكاليف الإدارية لدى المؤسسات المالية في عملية منح الائتمان لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- عدم توفر المعلومات أو ما يسمى (information Asymmetric) أي أن البنوك لا تملك معلومات كاملة عن زبائنهم المحتملين في هذا القطاع من ناحية القدرة والرغبة في السداد، مما يؤدي إلى انخفاض رغبة البنوك في منح الائتمان لقطاع المنشآت الصغيرة ، من هنا يأتي دور صناديق ضمان القروض في تصحيح هذا الاختلال بالسوق.
- ارتفاع درجة المخاطر للمنشآت SME تبعاً لعدم توفر أو ضعف الضمانات المقدمة من هذا القطاع.

إن معظم البنوك خصوصاً" في الدول النامية لديها فائض في السيولة وقدرة كبيرة على توسيع الاقراض ولكنها تحجم عن ذلك في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة نظراً" للأسباب المذكورة أعلاه ، وعليه فإن صناديق الضمان قد تساعد في إعادة ضخ هذه السيولة في الاقتصاد المحلي مرة أخرى وتصحيح هذا الاختلال بالسوق.

وتجمع الآراء على الأهمية المتعاضمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، كما تسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، كما أنها توفر ما بين 40% - 80% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي

للعديد من الدول ، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% ، 51% من أجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب.

من هنا يأتي دور مؤسسات ضمان الائتمان (القروض) في تعزيز وتشجيع البنوك على زيادة حجم قاعدة الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال المشاركة في المخاطر . حيث أن المشكلة الرئيسية ليس في عدم توفر سيولة لدى المصارف في منح الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل هي إجماع هذه البنوك عن تمويل هذا القطاع لما فيه من مخاطر مرتفعة، ويأتي دور مؤسسات ضمان القروض في العمل على حث البنوك على زيادة حجم التسهيلات الموجهة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

سادسا: دراسة بدائل لنوع نظام الضمان:

نظام الضمان الحكومي :

الايجابيات:

- تمويل المؤسسة بدفع قيمة رأس المال من قبل الحكومة
- تكون مسؤولة عن التزاماتها المالية بحيث يتم دفع مبلغ الضمان للقروض المتعثرة من ميزانية الحكومة مباشرة، وهذا يعطي مصداقية أعلى داخل القطاع المصرفي.
- تجنب حصول مشاكل في كيفية إدارة رأس المال.

السلبيات:

- عدم القدرة على تمويل ودعم المؤسسة، وعدم القدرة على دفع رأس المال
- لها دور قليل جدا في التدخل في عملية تقييم مخاطر الائتمان واعادة التغطية
- التوجه بالاقتصادات العالمية إلى الخصخصة والقطاع الخاص
- يسود عليها البيروقراطية وعدم الحافز المادي حيث تقتصر الى الحافز المادي للمساهمين

نظام الضمان من قبل القطاع الخاص:

الايجابيات:

- 1- الشراكة بين البنك المركزي الفلسطيني والمصارف ومؤسسات التمويل ومؤسسة ضمان القروض وخبراتهم المصرفية، بالإضافة الى امكانية الحصول على المعلومات
- 2- لها الدور الأهم والأكبر في عمليات الإدارة والتقييم وإعادة التغطية
- 3- بالإضافة إلى دورها في توفير التدريب والمساعدة الفنية لهذا القطاع، مما يؤدي الى تقليل مخاطر المشروع إلى الحد الأدنى .
- 4- تخفيض درجة المخاطرة لدى المقرضين لهذا القطاع تبعا لضعف الضمانات ، وكذلك فان دورها لا يقتصر على توفير التمويل بل توفير شروط أفضل للتمويل أيضا" ، مما يوفر لهذا القطاع ومنشأته فرصة أفضل في المنافسة ولعب دور في التنمية الاقتصادية.
- 5- وجود حوافز ذاتية لكل المساهمين من خلال حصولهم على أرباح سواء كانوا من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية أو الأفراد
- 6- ستكون البنوك بمثابة الشريك الاستراتيجي للتنفيذ وستكون المحرك الرئيس له؛ والتي ستتاح لها الفرصة لتقديم قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على أن تستفيد منه

أكبر عدد ممكن من الشركات الصغيرة والمتوسطة في كافة القطاعات في الضفة الغربية وقطاع غزة بغض النظر عن كونها مؤسسات قائمة أم حديثة.

السلبات:

- 1- ارتفاع نسبة التعثر
- 2- عدم قدرة المؤسسة على إعادة التأمين

سابعاً: لماذا مؤسسة ضمان القروض في فلسطين:

ان نمو واستقرار ونجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SME's) في فلسطين يعد من أهم مقومات النمو والنجاح الاقتصادي بشكل عام ، وفي السنوات الأخيرة زاد التركيز على ضرورة دعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فاعل في النمو الاقتصادي، حيث قامت العديد من دول العالم النامية والمتقدمة بتشجيع السياسات والبرامج التي تهدف لتشجيع ودعم المشاريع الصغيرة بسبب دورها المهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي و توفير العمالة لدفع عجلة النمو إلى الأمام، وذلك من خلال مساهمتها في خلق عدد كبير من فرص العمل، كما أنها هي المسؤولة عن توليد دخل للكثير من الأسر والأفراد الفلسطينيين، خاصة الفئات المهمشة منهم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالتالي فإن استمرار هذه المنشآت في عملها وتعزيز قدرتها على الصمود والتطور يكتسبان أهمية خاصة للاقتصاد الفلسطيني، وذلك في ظل ما يعانيه هذا الاقتصاد من صعوبات وتحديات جمة ليس أقلها معدلات البطالة والفقر غير المسبوقة. كما أن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني تكتسب أهمية خاصة في الوقت الراهن على ضوء المساعي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة . وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر حوالي 99% من اجمالي المنشآت العاملة في فلسطين، كما أن هذه المنشآت توظف ما يقارب 80% من مجموع قوة العمل في القطاع الخاص، فقد بلغت نسبة المنشآت التي توظف أقل من 4 عمال ما نسبته 90.2% من عدد المنشآت العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما بلغت المنشآت التي توظف 5-9 عمال 6.8 % ، وبلغت نسبة المنشآت التي توظف 10-19 عمال نسبة 2 % ، أما المنشآت التي توظف 20 عامل فأكثر الى 1 % . عوضاً عن أن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر تعاني من مشاكل تمويلية تتمثل بأبعاد ثلاث هي:

- 1- نقص في مصادر التمويل المتاحة • Availability.
- 2- محدودية في قدرة المنشأة على الوصول إلى التمويل • Accessibility.
- 3- عدم تمكن المنشآت من تحمل أعباء التمويل في معظم الاحيان. Affordability

ثامناً: واقع مؤسسات ضمان القروض في فلسطين:

تفتقر المناطق الفلسطينية لوجود مؤسسة وطنية تعنى بمجال ضمان القروض الموجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء ثلاث مشاريع لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين هما:

- 1 -الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض أسس عام 2005 وبدأ نشاطه الفعلي في منتصف عام 2006، وهو ممول من قبل الحكومة الفدرالية الألمانية والاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي

2- مشروع ضمان القروض التابع لصندوق الاستثمار الفلسطيني و شركة اوبيك الأمريكية تأسست في العام 2007 ، وتم التنفيذ من قبل مؤسسة الإسكان التعاوني CHF ، وبدأ نشاطه الفعلي مطلع عام 2008.

3- الصندوق الاستثماري الياباني والذي أنشئ عام 2008، لتقديم مساعدات لمشاريع التنمية، حيث قدمت أكثر من 20 مليون دولار كمنح لمشروع أريحا الصناعية الزراعية.

تاسعا: أهداف إنشاء مؤسسة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة:

يكن الهدف الوطني على المستوى الدولي في إنشاء مؤسسة لضمان القروض، هو في تحسين ترتيب فلسطين في ممارسة الأعمال وإنشاء مؤسسات جديدة وفق تقرير صندوق النقد الدولي والذي يشير الى ترتيبنا رقم 138 لعام 2015، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

1- بخصوص البنك المركزي الفلسطيني:

تأتي أهمية إنشاء مؤسسة ضمان القروض بالنسبة للبنك المركزي الفلسطيني من خلال علاقة ضمان القروض ب:

- الاستقرار النقدي
- التنمية
- أهداف البنك المركزي الفلسطيني
- إن الهدف الرئيسي لإنشاء مؤسسة لضمان القروض هو تنفيذ استراتيجية البنك المركزي في دعم السياسات التي تؤدي الى المشاركة في التنمية الاقتصادية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل الذي تحتاجه والذي يمثل خطوة ضرورية نحو تحقيق هذا الهدف. حيث أن توجيه التمويل باتجاه القطاعات الواعدة يعمل على خلق تنمية اقتصادية
- ضمن رؤية البنك المركزي الفلسطيني فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي المستدام، عن طريق استهداف النمو الاقتصادي من خلال ادارة سيولة السوق عبر تمويل SMEs في الاقتصاد.
- الاستقرار النقدي، وذلك من خلال تمكين البنك المركزي من استخدام أداة من أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في (الاحتياطي الإلزامي) بوجود ضمان لمبالغ القروض المقدمة للبنوك بهدف اقراضها للقطاعات الموجهة.
- جاءت مبادرة البنك المركزي في التمويل غير المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كجزء من ممارسة السياسة النقدية الحديثة التي تتجاوز مفهوم عرض النقد الى مفهوم سيولة السوق.
- تشجيع البنوك على استهداف الفئات المهمشة، حيث بدأت فكرة مؤسسة لضمان القروض نظرا لاحتياجات الاقتصاد الفلسطيني لدعم القطاع الخاص ومشاريعه، وخاصة تلك التي تقوم عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs
- التخفيض من نسبة البطالة بتشغيل الأيدي العاملة، كمؤشرات أخرى لاستهداف النمو والتي تقابلها نسبة الانخفاض في معدل البطالة العام.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- خلق مزيد من الفرص
- يشكل استغلالاً أمثل لودائع البنوك، عدا عن كونه يشجع البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية للقيام بدور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية، كما يحفزها إلى الاهتمام

الجدي بهذا النوع من المشاريع، بشكل يضمن السرعة والكفاءة اللازمين لاتخاذ القرار من خلال توفيره لأسس واضحة ومنظمة للإقراض. مما يسهم في تطوير ثقافة الإقراض.

- قيام مؤسسة ضمان القروض بدورها في توجيه السياسة الائتمانية في البنوك تجاه قطاعات اقتصادية معينة وهامة مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والزراعة.
- تساعد في اعادة ضخ هذه السيولة في الاقتصاد المحلي باعتبارها اداة رئيسية لمعالجة فجوة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

2- بخصوص مؤسسات التمويل والجهاز المصرفي:

- تشجيع جهات التمويل على تمويل المشروعات الصغيرة، واستهداف الجهات المهمشة
- تقليل نسبة المخاطرة في البنوك والحفاظ على نسبة معقولة من الربحية
- ضمان سرعة وكفاءة قرارات الائتمان، إضافة لقياس مخاطر الائتمان بكفاءة لزيادة حجم الائتمان الممنوح.

3- بخصوص المشروعات الصغيرة:

- تسهيل حصول المشروعات الصغيرة على التمويل من جهات التمويل والاستثمار المختلفة.
- المساهمة في تطوير العمل المؤسسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير أسس واضحة ومنظمة للإقراض بدون الحاجة لإجراءات طويلة ومتداخلة.
- تبسيط وتسهيل إجراءات الحصول على الائتمان، بما يكفل سرعة تنفيذ المعاملة.

4 - بخصوص التنمية الاقتصادية:

- الإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى: حيث تؤدي هذه المنشآت دورا ملحوظا في مجال تنويع هيكل الصناعة ، فهي تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية فضلا عن المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة وتقوم بدور الصناعات المغذية لها، مما يساهم في زيادة الناتج القومي المحلي
- التشجيع على تصدير الصناعات المحلية للخارج وبالتالي تقليص ميزان المدفوعات
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية : تتميز المنشآت الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية، وتتمتع بالمرونة في التوطن والتنقل بين الأقاليم المختلفة في الدولة، مما يسهم في إيجاد مجتمعات

إنتاجية في المناطق النائية والقروية، مع العمل على إعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى، والتخفيف من مشكلات تلوث البيئة.

وبالإشارة إلى الإطار القانوني، فإن قانون المصارف يشير إلى حق سلطة النقد في إنشاء مؤسسة لضمان القروض بالتعاون مع المصارف (مادة 78-ج).

وبالتالي فإن الاقتراح هو أن يتم إنشاء مؤسسة لضمان القروض مكونة من شقين أساسيين:

- 1- نظام ضمان الائتمان Guarantee Credit والذي تقوم من خلاله بضمان القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والقروض الانتاجية والفئات المستهدفة بشكل عام وذلك من خلال الشراكة بين البنك المركزي الفلسطيني والجهاز المصرفي ومؤسسة ضمان القروض ومؤسسة ضمان الودائع .
- 2- نظام تأمين الائتمان Insurance Credit القيام بإعادة تأمين هذه الضمانات Reinsurance لدى إحدى أو بعض شركات التأمين المحلية والإقليمية والدولية على أساس التحوط على المحفظة ككل مقابل أي تعثر ممكن أن يحدث فيها.

عاشرا: مصادر تمويل مؤسسة ضمان القروض:

(1) رأس مال المؤسسة يأتي من خلال مساهمة البنك المركزي الفلسطيني بالإضافة إلى المصارف العاملة في فلسطين ومؤسسات الاقراض من خلال الاكتتاب في الأسهم كالتالي:

- يبلغ رأس مال المؤسسة 15 مليون دولار أمريكي بواقع 0.001 من مجموع الأصول للجهاز المصرفي الفلسطيني وبواقع 0.002 من قيمة التسهيلات (تسهيلات القطاع العام والخاص).
- تكون نسبة المساهمة كما يلي:
 - وزارة المالية بواقع 20% من قيمة رأس المال
 - البنك المركزي الفلسطيني بواقع 30% من قيمة رأس المال
 - الجهاز المصرفي بواقع 50% من قيمة رأس المال
- يبلغ الحد الأدنى لنسبة مساهمة كل بنك 10% من قيمة رأس المال بعد خصم قيمة مساهمة وزارة المالية والبنك المركزي
- يبلغ الحد الأعلى لنسبة مساهمة كل بنك 50% من قيمة رأس المال بعد خصم قيمة وزارة المالية ومساهمة البنك المركزي

(2) يقوم المصرف بدفع نسبة محددة من إجمالي القروض المضمونة

(3) عوائد توظيفات واستثمارات مبلغ رأس المال

(4) عمولة بنسبة رمزية من قبل المقرض طالب الضمان.

وعند تعثر احد القروض: يتم تسديده من حجم رأس المال حسب نسبة تغطية الضمان المحددة سابقا وفق أنواع القروض الانتاجية والحد الأعلى للقرض و فترة التسديد.

تقوم المؤسسة بضمان قيمة القرض (الدين) في تاريخ التعثر = مبلغ القرض – الدفعات المسددة - القيمة السوقية للضمان المقدم من قبل المقرض.

بعض الفئات المستهدفة لخضوعها للضمان:

- المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- المشاريع الناشئة
- المشاريع الريادية
- مشاريع اقتصادية ضمن القطاعات
- التعليم العالي
- حقوق النشر – العلامة التجارية
- مشاريع الطاقة المتجددة
- البيئة، إعادة التدوير
- المشاريع الانتاجية
- الأعمال الفنية

الاستنتاجات والتوصيات:

مما سبق يمكن الاستنتاج بان المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الضروري ان تحظى باهتمام كبير من قبل الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وذلك لأهمية هذه المشروعات ودورها الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتجلى هذا بشكل كبير من خلال استعراض التجارب الدولية للاقتصادات المتقدمة والنامية في هذا المجال.

لذلك من الضروري توفر ما يلي:

- الارادة الحقيقية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى القائمين بذلك من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الاخرى ذات الاختصاص لكي يأخذ هذا البرنامج طريقة للنجاح
- ان يعمل هذا البرنامج بشكل متكامل وبتنسيق بمستوى عالي، بحيث كل جزء منه مكمل للآخر ولا يمكن العمل بشكل جزئي لان ذلك سيقفل من فاعلية البرنامج مؤديا الى فشله
- تشجيع البنوك على التعامل مع المشروعات الصغيرة وتمويلها ضمن شروط ميسرة من حيث أسعار فائدة مناسبة وفترة السماح والضمانات من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات، إضافة لتوفير مبالغ القروض للبنوك من قبل البنك المركزي بالتناسب مع قدر الأموال التي يتم تمويلها للمشروعات الصغيرة وبنسبة فائدة منخفضة، وغيرها من الحوافز.

- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نظم الإدارة الحديثة من خلال اقامة الدورات لتطوير المهارات من حيث كيفية إدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية فضلا عن التدريب على مسك السجلات المحاسبية وكيفية اعتماد المعايير المالية لتقييم المشروعات مما يؤدي الى التقليل من نسب التعثر في السداد .
- تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يعزز البيئة الاستثمارية والقانونية، وتهيئة البنية التحتية لها وخاصة إعادة هيكلة قانون الاستثمار بما يضمن تشجيع المستثمرين المحليين والدوليين في هذا المجال.
- اعتماد سياسة تجارية مشجعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة تركز على حماية منتجات هذه المشروعات من المنافسة الأجنبية، مع منحها الإعفاءات الجمركية المناسبة.
- مشاركة جميع الجهات المعنية في تصميم هذا البرنامج لضمان قبوله من جميع الأطراف لما له من أهمية في تعزيز التنمية المستدامة.
- عقد اجتماع تشاوري مع مسؤولي البنوك لعرض الموضوع ومناقشة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة
- عقد اجتماع مع وزارة المالية لعرض الموضوع ومناقشة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة

المراجع (References):

الأطروحات:

- عودة، سيف الدين يوسف. "التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفعاليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية." غزة: كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير ، 2006 .
- ناصر، صديق توفيق. العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة. الجامعة الإسلامية ، غزة، رسالة ماجستير، 4.2005 .
- نجار، أسامة. دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. غزة، جامعة بيرزيت، رسالة ماجستير، 2008

التقارير بالانجليزية:

- ELASRAG, HUSSEIN .Enhancing The Competitiveness Of The Arab SMEs".
- LEVITSKY, JACOB .Credit Guarantee Schemes For Smes An International Review "June 97.
- Cusmano, Lucia .The Role Of Credit Guarantee Schemes And Mutual Guarantee.2012
- Arvai, Zsofia And Saadani, Roberto Youssef .A Review Of Credit Guarantee Schemes In The Middle East And North Africa Region.2010 .

دراسات وأبحاث بالإنجليزية:

- Association of African Development Finance Institutions. 2014. Proceedings of High Level Seminar on Credit Guarantee Schemes and Improving Access to Finance for SMEs. Accra, June 2014.
- Leone, P. and G. A. Vento (eds.). 2012. Credit Guarantee Institutions and SME Finance. Palgrave MacMillan.

- Merton, R. 1977 An Analytical Derivation of the Cost of Deposit Insurance and Loan Guarantees. Journal of Banking and Finance 1: 3 – 11.
- Mhlanga, N., C. Miller, and R. Zander. 2013. Credit Guarantee Systems for Agriculture and Rural Enterprise Development. Rome: Food and Agriculture Organization.
- Organization for Economic Cooperation and Development. 2012. SME and Entrepreneurship Financing: The Role of Credit Guarantee Schemes and Mutual Guarantee Societies in supporting finance for small and medium-sized enterprises. Paris: OECD.

مواقع الانترنت:

- Principles for Public Credit Guarantee Schemes for SMEs, World bank group, 2010: <http://documents.worldbank.org/curated/en/576961468197998372/pdf/101769-REVISED-ENGLISH-Principles-CGS-for-SMEs.pdf>.
- <http://documents.worldbank.org/curated/en/707491490878394680/pdf/113906-WhatsHappeningintheMissingMiddleLessonsinSMEFinancing-29-3-2017-14-20-24.pdf>
- https://www.researchgate.net/publication/287315852_Credit_guarantee_schemes_supporting_small_enterprise_development_A_review
- <http://www.firstinitiative.org/search/CGSs>
- <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/12/14/world-bank-group-and-first-initiative-launch-principles-for-public-credit-guarantee-schemes>